



## الإنفاق على الرعاية الصحية في دول الخليج سيتجاوز 79 مليار دولار عام 2015

الأربعاء ٨ يناير ٢٠١٤

توقع خبراء أن يواصل قطاع الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي نموه القوي مدفوعاً بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية في المنطقة، مع زيادة حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في دول المجلس بمعدل سنوي مركب يبلغ 11.4% في المائة من عام 2010 حتى عام 2015.

وتوقعت مصادر في القطاع، أن يتخطى الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون 79 مليار دولار عام 2015. واستناداً إلى دراسة حديثة، ارداد الإنفاق على الرعاية الصحية لكل فرد خليجي على مدى السنوات العشر الماضية بمعدل سنوي بلغ 7.9% في المائة.

وأشارت مؤسسة «أرنست أند يونغ» في تقرير صدر أمس، أن محركات النمو الرئيسية للقطاع في المنطقة «تشمل الزيادة السكانية السريعة فيها وارتفاع مستويات الدخل ومعدل الأمراض المرتبطة بنمط الحياة، إضافة إلى الطلب المتزايد على خدمات الرعاية العالمية الجودة، وسياسات التأمين الصحي الإلزامي».

وضخت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ولا تزال، استثمارات كبيرة لدعم توفير خدمات الرعاية الصحية، ومساعدة القطاع على الارقاء إلى المعايير الدولية، إذ أعلن معظم دول المنطقة خططاً لتعزيز البنية التحتية للقطاع، لتلبية الطلب المتزايد، فضلاً عن مشاريع رعاية صحية رئيسية يخطط لها لاستيعاب الطلب المتزايد على الرعاية الصحية في المنطقة. وعلى رغم استمرار الحكومات الخليجية في إدارة نفقات الرعاية الصحية، يشهد القطاع في دول مجلس التعاون مشاركة متنامية من جانب القطاع الخاص.

وأكّد رئيس خدمات استشارات الرعاية الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «أرنست أند يونغ» أندريا لونجي، أن العوامل الدافعة لقطاع الرعاية الصحية «تمثل في آفاق النمو الإيجابي وزيادة القوة الشرائية، ويساهم الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية، إلى جانب تغيرات القوانين التنظيمية والتركيز على جودة الرعاية الصحية، في جعل دول مجلس التعاون وجهة مهمة للمستثمرين المحليين والدوليين».

### نمو ملحوظ

ولفت إلى أن الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية في المنطقة «نما في شكل ملحوظ على مدى السنوات الماضية»، متوقعاً «استمرار هذا النمو في المستقبل مع زيادة انتشار الأمراض المرتبطة بنمط الحياة، وإقبال مزيد من حكومات دول مجلس التعاون على تطبيق سياسات التأمين الطبي الإلزامي».

وحاج في التقرير «مع إطلاق برامج التأمين الإلزامي يزداد الاعتماد على قطاع الرعاية الصحية الخاص، وتركز المنشآت الصحية البارزة على التوسيع بسرعة لتعزيز قدرتها على تلبية أسواقها المتنامية. وتكمّن الطريقة الوحيدة ل القيام بذلك في الاكتتاب العام وزيادة رأس المال للتتوسيع. وشكلت الاكتتابات العامة التي نفذتها مرافق الرعاية الصحية سابقاً ستحذو دول وشركات أخرى حذوها في السنوات المقبلة. كما ستتوسع خطط لتأسيس مرافق جديدة في معظم دول مجلس التعاون».

واعتبر رئيس خدمات استشارات الصفقات في قطاع الرعاية الصحية عmad بخاري، أن برامج الرعاية الصحية «تشكل عنواناً رئيسياً لمستثمر القطاع الخاص خصوصاً مع تجاوزه الأزمة المالية الأخيرة». وقال: «أصبح إدراج هذا القطاع كجزء من استراتيجية الاستثمار الإجمالية في المؤسسات الكبرى، أمراً حيوياً». وأوضح أن دول المنطقة «وصلت إلى اعتبار توسيع كبير في قطاع الرعاية الصحية، على رغم إنجاز القليل فقط من المرافق الكثيرة المخطط لها. ويبلغ بعض هذه المشاريع التطويرية في قطاع الرعاية الصحية من الصخامة ما يستدعي تسميتها بالمدن الطبية. وتنطوي هذه المشاريع على وعود بتقديم علاجات طبية أكثر نجاحاً، ومستوى تعليمياً عالياً، وكواذر بشرية خيرة ومؤهلة وبعض المفاهيم الجديدة كلياً على المنطقة».

وعلى رغم النمو السريع للقطاع والمرتبط بالطلب المتزايد، تواجه الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون تحديات، ويشكل النقص الكبير في الأطباء المحليين وفرق الرعاية الصحية المؤهلة ذات الصلة في المنطقة عائقاً أمام نمو نمو القطاع. إذ تعتمد دول المجلس في شكل كثيف على استقدام كوادر الرعاية الصحية من الخارج. ولا تزال نفقات الرعاية الصحية في المنطقة منخفضة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على رغم الإنفاق الكبير الذي سجله القطاع في السنوات الماضية. كما لا تزال البنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية في دول المجلس دون المعايير الدولية، ما يفرض قيوداً على توسيع السوق في ظلّ الطلب القوي وارتفاع نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول.